العدد (1859) السنة السابعة - الاثنين (26) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

انتباه

للطقوس الدينية بين شعوب العالم اجمعها، مكانة خاصة تمارس من خلالها تلك الشعوب معتقداتها على نحو اختياري، وعلى وفق تقاليد خاصة. ومن بين تلك الشعوب شعبنا الذي ظل محروما سنين طوالا من ممارسة شعائره وطقوسه الدينية، بفعل غباء الاستبداد وظلمه الشديد، وبعد زوال عتمة الظلم وخروج العراق الى النور، كان من الطبيعي ان يهب المحرومون الى ممارسة طقوسهم وعلى نحو واسع وكبير، وما الزيارات المليونية سوى شاهد حي على ارادة الشعوب في ممارسة خياراتها..

ويؤشر المراقب بعض الثغرات المسجلة في الزيارات السابقة التي من الممكن تلافيها، ومنها ضرورة منهجة تلك الزيارات على وفق ضوابط مناسبة تتحقق من خلالها الانسيابية في اداء تلك الطقوس، وتحقيق اكبر مايمكن من السلامة لحشود الزائرين، وتفادي الارباك الذي يخلفه الزخم البشري الهائل في اوقات الذروة، وغير ذلك الكثير..

ويمكن ان تتمثل تلك المنهجة في وضع برامج تعتمد توزيع الوقت على كل محافظة وبحسب حجم زوارها، من خلال تسجيلهم ومنحهم بطاقات زيارة وتحديد أوقات محددة لأدائهم طقس الزيارة، ومن ثم يمكن دراسة اكثر من اقتراح ناتج عما اسلفنا حفظا لسلامة ابناء شعبنا وتوفيرا للاداء الامثل.

■ المحرر

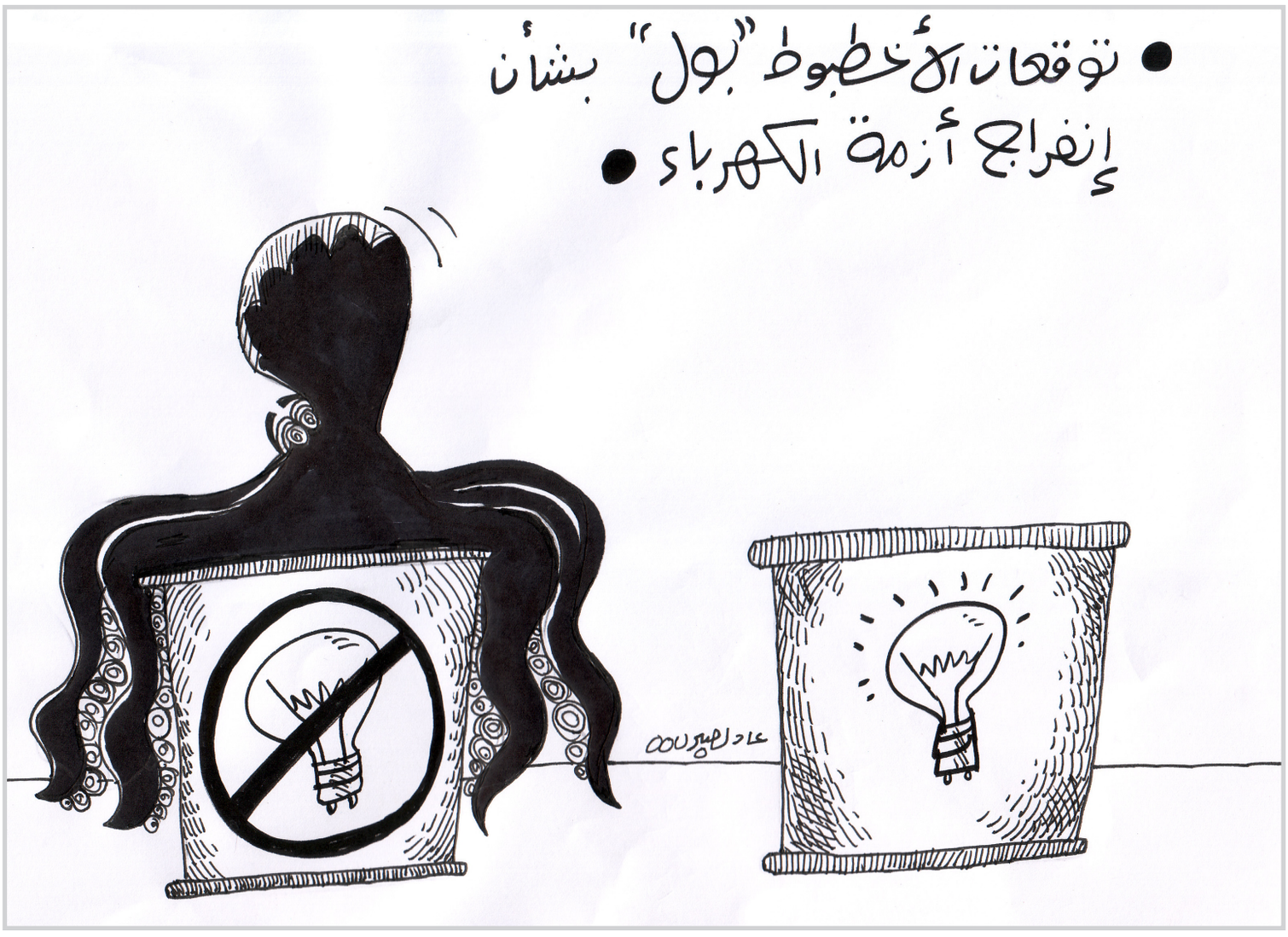

كاريكاتير ..... عادل صبري

SMS

الى ادارة مطار بغداد الدولي

■ لدى عودة المعتمرين من المملكة العربية السعودية ووصولهم الى ارض المطار فوجئوا بان عمال المطار يطلبون اجرا مقداره(١٠٠٠) دينار عن كل عربة لنقل حقائب المعتمر ألامر الذي لم يلمسه المعتمرون في مطار جدة الدولي، وقد بان التذمر على وجوه المعتمرين، فضلا عن التأخير غير المبرر في اجراءات دخولهم الى قاعة المطار. ويناشد المواطنون إدارة المطار تلافي حدوث مثل هذه الحالات من خلال المعاملة الحسنة والخدمة المجانية، لكي نعكس صورة حضارية عن بلادنا كون المطار معلما سياحيا وحضاريا ينبغي ان يكون متخلصا من كل العراقيل او ما يسيء الى السياحة في بلادنا.

الى مديرية صحة الكرخ

■ حي بدر السكني التابع الى قضاء المحمودية بحاجة ماسة الى بناء مستوصف صحي يؤدي الخدمات الصحية للمواطنين وبخاصة الاطفال والنساء والمسنين وعموم المرضى، علما ان الحي المذكور يضم اكثر من مائتي عائلة، وهذه العوائل محرومة من الكثير من الخدمات، ومستويات مدخولاتهم منخفضة، لاتمكنهم من دفع مبالغ كبيرة لانقاذ اطفالهم ونسائهم ومسنيهم، كما ان اقامة مستوصف خاص بالحي المذكور يخدم سكنة حي بدر سيما في حالات الطوارىء الحادثة اثناء الليل.

الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

■ شكل مشروع شبكة الحماية الاجتماعية حلا حقيقيا لإنقاذ الألوف من المسنين والارامل والمطلقات والعوائل المتعففة، في عموم محافظات العراق، غير ان آلية استلام الرواتب المخصصة لتلك الشرائح الاجتماعية الفقيرة، تشوبه الكثير من العراقيل، وعلى الرغم من ضحالة مبالغ تلك الرواتب فان المشمولين يعانون الامرين في استلامها، فضلا عن أن الشكاوى تكررت من تأخير استلام تلك الرواتب وللشهر السادس على التوالي، ويتساءل المواطنون المعنيون، الا يشعر المسؤول بأن تأخير استلام مخصصات الفقراء كل هذه الاشهر، يعرضهم لكثير من المخاطر ليس اقلها الفاقة والجوع؟

الى وزارة المالية

■ يعرف الجميع ان مشكلة مستحقات المنتسبين الى الشركات العاملة بأسلوب التمويل الذاتي لم تحسم حتى هذه اللحظة، وظلت تلك المستحقات اشبه بكرة تتقاذفها الوزارات التي تنتسب اليها تلك الشركات والدوائر، ووزارة المالية. لم تزل تردنا العديد من الشكاوى من اولئك المنتسبين، وخصوصا تأخر استلامهم لرواتبهم منذ الشهر الماضي وحتى اليوم، ويناشد اولئك المنتسبون المسؤولين المعنيين في وزارة المالية وضع علاج جذري لمشكلتهم هذه وبالسرعة الممكنة.

تقرير

المضمد الصحي .. دكتوراه بدرجة امتياز!!

□ علي جابر

بالاضافة الى الانسانية التي تحملها مهنة الطب فإنها تغلف عادة بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الطبيب و هو الذي يتحكم في مصائر الناس و هم يعانون وطأة المرض تحت يديه .. فهي تحتاج الى الجرأة و الارادة و العزيمة و تقدير الحالة و تشخيصها و لو رجفت يد الطبيب او تراخت لمات المريض .. و هناك الكثير من قواعد السلوك و اصوليات المهنة تحكم عمل الاطباء و تلقي بظلال المسؤولية في حالة الاخلال بالقانون .. الا ان انعكاسات الظروف طالت هذه الشريحة فكثر الدخلاء ومستغلو حاجة الناس الى العلاج فوصل الامر ان يذهب الكثيرون الى الصيدلي ليشخص المرض و يعطي العلاج لا بل اصبح بعض (المضمدين الصحيين) اطباء يقف على ابواب محلاتهم عشرات المرضى بإنتظار دورهم للفحص و اجراء العمليات الصغرى و ربما الكبرى و اصبح هؤلاء (المضمدون) يعرفون في كل الاحياء و يقصدهم المرضى طلبا للعلاج .

و يرى السيد علي ابراهيم حسب الله ان هذه الظاهرة الخطرة سببها ارتفاع اجور الاطباء في العلاج و تردي الاوضاع المعيشية للناس امام ثقل الحياة و عدم استطاعتهم مجاراة وطأة الحال حيث ان الصيدليات ترفع اسعار الادوية دون واعز من ضمير او رقابة من اي جهة و المواطن يحتار كيف يعالج اطفاله فيضطر الى ولوج باب (المضمد) الذي كان لا يسمح له الا (بزرق الابر) و بإشراف الطبيب فانظر حاله اليوم و هو يلبس (الصدرية) البيضاء و يفحص المرضى في خيلاء و كأنه طبيب محترف ..

و اضافت السيدة ماجدة الحاج فدعم .. اضطررت الى الذهاب الى احد المضمدين المعروفين في منطقة الزعفرانية لرفع كيس دهني صغير في ذراعي فوجدت لدى هذا المضمد مختلف الادوية و العلاجات و كذلك المخدر كما انه يأخذ أسعاراً تقل عن الاطباء و دون (كشفية) و يعطي الدواء للمرضى بصورة مباشرة و ليس من الصيدلية و قد حجزت عنده قبل يوم لكثرة المراجعين و لديه سجل خاص و (سكرتير) ينظم هذه المراجعات و عمل له غرفتين مستقلتين عن داره و سبب مراجعة الناس لهذا المضمد بسبب ارتفاع اسعار الاطباء و عدم وجود اهتمام بالمرضى في المستشفيات الحكومية .. و اما المحامي صالح العلوان فقد قال : ان عمل هؤلاء المضمدين يعد مخالفة لقانون الصحة و التعليمات الصادرة من وزارة الصحة لان الطبيب هو الشخص الوحيد الذي يحق له ممارسة مثل هذا العمل و اجراء العمليات و تشخيص المرض و الاذن بصرف العلاج و الدواء لان اجراء مثل هذه العمليات من قبل المضمد قد تؤدي الى (الوفاة) و بالتالي يكون هذا المضمد امام جريمة قتل لأنه لا يحق له قانونا اجراء مثل هذه العمليات و لأن الطبيب بالاساس اذا قام بمثل هذه العمليات و مات المريض بخطأ هذا الطبيب يكون امام تقصير يحاسب عليه القانون اذا وجد خطأ و تقصير منه بل و يحال الى القضاء و قد حصلت الكثير من هذه الحالات و تمت محاسبة الاطباء لاهمالهم في عملهم.

و يرى الدكتور عباس التميمي : ان سبب بروز هذه الحالة سببه الظروف الطارئة التي يمر بها البلد و انها سوف تزول بزوال هذه الظروف و يرى ان الامر يعود الى ادراك الناس و تفهمهم للحالة حيث ادى هذا (الجهل) الى وفاة الكثير من الاشخاص على يد المضمدين فتوجد حالة قامت بها احدى المضمدات بزرق ابرة ادت الى موت المريضة و لأنها مبتدئة حوسبت قانونيا و عشائريا لانها استخدمت ابرة لمعالجة حالة الحمى فأعطت علاجا دون الرجوع الى الطبيب فماتت المريضة ... ان الوعي الطبي مطلوب بين الناس و لا بد من تشخيص الحالة المرضية من قبل الطبيب لأعطاء العلاج و للاسف ان بعض الصيدليات تقوم بصرف الدواء دون الرجوع الى الطبيب و هذا خطأ حيث ان كل دول العالم تمنع صرف الدواء من دون ورقة (الطبيب) و هذا كان معتمداً في العراق سابقا نتمنى ان يعود ان شاء الله كما ان صرف الدواء لا يعني اعطاء العلاج حيث ان الاخير من اختصاص الطبيب حصرا .

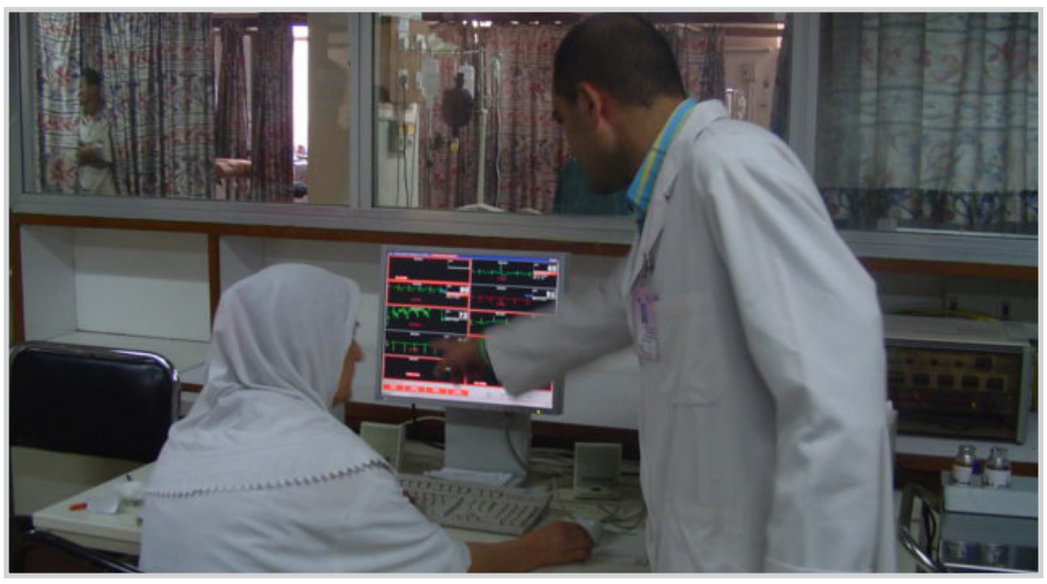

قضية للمناقشة

حلول منطقية لمشكلة التجاوز في الكوت

□ واسط / المدى - السومرية نيوز

أن ظاهرة التجاوز على أملاك الدولة تفاقمت على نحو كبير بعد نيسان ٢٠٠٣ ، بسبب لجوء آلاف الأسر إلى مبان حكومية أو أراض عائدة للدولة هرباً من أعمال العنف التي استشرت على مدى سنوات، فضلا عن تضخم مشكلة شحة السكن بصورة لم يعد معها الاحتمال ممكنا، ما تسبب بتشويه معالم المدن وتعطيل الخدمات فيها إضافة إلى تأخير تنفيذ عدد كبير من المشاريع الحكومية المهمة.

و مشكلة المتجاوزين على ارض المدينة الرياضية جنوبي الكوت، مركز المحافظة، في طريقها إلى الحل بعد تخصيص ٤٢٠ قطعة ارض سكنية للمتجاوزين، فيما أبدى البعض من هؤلاء عدم رضاهم عن الحل الجديد، بحجة أن الموقع الجديد لقريتهم بات بعيدا عن المدينة.

وقال قائممقام الكوت، ستار الإبراهيمي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "محافظة واسط ومن خلال لجنة رئيسة فيها توصلت إلى حل منصف للمتجاوزين على أرض المدينة الرياضية من سكان قرية الحوراء، وذلك بتخصيص قطع أراض لهم". وأوضح الإبراهيمي أن "تلك القطع وعددها ٤٢٠، بمساحة ١٥٠ متراً مربعاً لكل منها، تقع على الطريق المؤدية إلى ناحية الدجيلة جنوبي شرق الكوت، ولا تبعد كثيرا عن مدينة الكوت" مبينا أن "تلك القطع مخصصة للسكن حصراً ، وسيتم تزويدها بخدمات الماء والكهرباء". وكان سكان قرية الجسر (الحوراء) جنوبي الكوت، تظاهروا في الثالث عشر والسادس عشر من حزيران الماضي احتجاجاً على قرار مجلس المحافظة القاضي بترحيلهم من ارض المدينة الرياضية التي يسكنونها لكونهم متجاوزين على املاك الدولة.

وكانت محافظة واسط قد خصصت قبل عامين مساحة ١٣٨ دونما في منطقة زين القوس جنوبي الكوت، لإنشاء مدينة رياضية عليها من قبل وزارة الشباب والرياضة، وبلغت كلفة شراء الأرض حينها مليارا و١٢٠ مليون دينار، لكن المدينة الرياضية لم تنفذ بسبب مشكلة التجاوز على الأرض.

وأوضح الإبراهيمي أن "قرار الترحيل نهائي والحل الجديد لمشكلة هؤلاء السكان منصف ومقبول إلى حد كبير، لاسيما أن تلك القطع ستكون دون بدلات وسيتم تزويدها بالخدمات الضرورية، ما يعني أن الموقع الجديد سيكون قرية عصرية".

من جانبه قال أحد سكان قرية الحوراء ويدعى لطيف جباره إن "الحل بتخصيص قطع أراض بعدد الأسر الموجودة حاليا جيد لكن الموقع الجديد بعيد بعض الشيء عن مدينة الكوت"، موضحاً أن "الكثير من سكان القرية لديهم ارتباطات عمل في المدينة وستكلفهم التنقلات يوميا أعباءً مالية اضافية".

من جانبه اعتبر أحد المتجاوزين ويدعى سامي لفتة في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "المشكلة يمكن أن تحل جذريا لو أن القطع الجديدة تسجل بأسماء الأسر في السجلات العقارية، وبالتالي تصبح ملكا لهم، ويمكن بعدها الحصول على قرض عقاري ليكون الحال أفضل".

وكان مدير دائرة الشباب والرياضة في واسط قد ذكر في وقت سابق لـ"السومرية نيوز"، ان المتجاوزين على أرض المدينة الرياضية في واسط تسببوا بتأجيل هذا المشروع لأكثر من عامين، حيث سبق لوزارة الشباب ان اشترت مساحة ١٣٨ دونما من بلدية الكوت بكلفة مليار و١٢٠ مليون لإنشاء مدينة رياضية متكاملة عليها، لكن استمرار التجاوز على تلك الأرض حال دون تنفيذ المشروع.

قانونيات

المسؤولية الجزائية

جاء في المادة (٦٠) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل .

(لايسأل جزائياً من كان وقت أرتكاب الجريمة فاقداً للأدراك والأرادة لجنون أو عاهة في العقل بسبب كونه في حالة السكر أو تخدير نتجت عن مواد مسكرة أو مخدرة أعطيت له قسراً أو على غير علم منه بها أو لأي سبب آخر، يقرر العلم أنه يفقد الأدراك أو الأرادة أما أذا لم يترتب على العاهة في العقل أو المادة المسكرة أو المخدرة أو غيرها سوى النقص أو ضعف الأدراك وقت أرتكاب الجريمة عدَ ذلك ظرفاً مخففاً .

أما المادة (٦١) من القانون أعلاه فقد جاء فيها (أذا كان فاقد الأدراك أو الأرادة ناتجاً عن مواد مسكرة أو مخدرة تناولها المجرم باختياره وعلمه عوقب على الجريمة التي أرتكبت ولو كانت ذات قصد خاص كما لو كانت قد وقعت منه بغير تخدير أو مسكر) .

فأذا كان قد تناول المسكر أو المخدر عمداً بغية أرتكاب الجريمة التي وقعت منه عدَ ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة .

المادة (٦٢) من القانون أعلاه (لا يسأل جزائياً من أكره على أرتكاب الجريمة بقوة مادية أو معنوية لايستطيع دفعها) .

المادة (٦٤) من القانون أعلاه (لأتمام الدعوى الجزائية على من لم يكن وقت أرتكاب الجريمة قد أتم السابعة من عمره) .

رسالة خاصة جدا

الى مجلس محافظة كركوك

■ لم تزل مشكلة البطالة قائمة تهدد الناس بشتى انواع المعاناة، الامر الذي دفع الكثرة الكاثرة من الشباب الى استغلال ابسط الفرص من اجل الحصول على لقمة العيش، حتى لو ادى الامر احيانا الى التجاوز على الارصفة والشوارع والساحات العامة والاسواق ومداخل الجسور.. و كركوك شأنها شأن المدن والمحافظات العراقية الاخرى، تنتشر فيها تلك الظاهرة، وقد ارسل الينا لفيف من الباعة المتجولين بشكوى مفادها ان الجهات الرسمية في المدينة تحاربهم في ارزاقهم، عبر قيامها بحملات لازالة التجاوزات على الشوارع والساحات العامة والاسواق، ويذكر المواطن عبد العظيم محمد فنجان ان الباعة المتجولين جميعهم، اصحاب عوائل ولايمتلكون مصادر رزق اخرى غير بسطاتهم التي يعيلون من خلالها عوائلهم.. ويذكر ان الباعة المتجولين نظموا مظاهرة سلمية وسط مدينة كركوك لمطالبة الجهات المعنية بعدم ترحيلهم من اماكنهم.

وحسب(واع) صرح العقيد الحقوقي سمير طاهر رشيد امر امرية انضباط شرطة كركوك: (أننا نعمل من اجل نظافة كركوك وزيادة جماليتها من اجل رسم صورة متحضرة وجميلة لمدينتنا بهدف تنظيم حركة السير وتخفيف الازدحامات ومعالجة الاختناقات ومزاولة الجميع لاعماله لكن وفق آلية متحضرة لاتؤثر على اهالي كركوك بل تسهم في راحتهم وتطوير مدينتهم).

والمواطن يتساءل: هل ان نظافة وجماليات المدينة اهم من رزق المئات من العوائل؟ ونحن نتساءل بدورنا: تطبيق القانون امر جيد ومنطقي، ولكن الا ينبغي ايجاد البدائل لهؤلاء الناس البسطاء قبل القيام بترحيل بسطاتهم؟

الى مجالس المحافظات كافة مع التحية

■ بعد ان انهارت سلطة الطغيان خلفت وراءها كما هائلاً من الأضرار التي لحقت بكل ميدان من ميادين الحياة العامة، ولم يسلم من اضرارها اي عراقي او عراقية، والمتضررون الذين تركت السلطات الغاشمة اثارها في اجسادهم، كعمليات قطع صيوان الإذن ووشم الجبين وقطع اليد وغيرها من الاضرار الواضحة على اجسادهم، يشكلون شريحة مهمة وكبيرة من الشرائح المتضررة، ينبغي ان ينظر الى حالهم بعين الانسانية من خلال تعويضهم بما يستحقون.

ونقلت شبكة اخبار الناصرية قول مرفت جبار سبتي رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة ذي قار انه تم تشكيل لجنة لاستلام طلبات المواطنين المتضررين من النظام البائد. وأوضحت لشبكة اخبار الناصرية إن اللجنة تشكلت من أعضاء من مديرية الشرطة والصحة وحقوق الإنسان ووزارة المالية ودوائر أخرى. ولفتت إلى إن مجلس النواب كان اقر تشكيل مثل هذه اللجان لتعويض المتضررين من عمليات النظام السابق، وأوضحت إن اللجنة تقوم حاليا بتسلم الطلبات من المواطنين المتضررين مؤكدة إن عمل اللجنة الطبية سيكون الفيصل الذي يحدد نسبة العجز وعلى أساسها تكون نسبة التعويض .

المطلوب تعميم هذا الاجراء على محافظات العراق جميعها من اجل انصاف الجميع ورفع الحيف الواقع عليهم.

نتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني: peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥ ٠٧٧٦٢٣٢٧٢٣

حديث الصورة

■ يؤكد علماء التربية ان التحصيل العلمي بالنسبة للطلبة لا توفره غرفة الدرس فقط، على الرغم من كونها العمود الفقري لمجمل العملية التعليمية، ويمكن استحصال الكثير من المعارف والعلوم من خلال ممارسة عدد من النشاطات الأخرى، والتي أصطلح على تسميتها بالنشاطات اللاصفية، ولعل الصورة تعبر عن نشاط تعليمي مهم يؤهل التلاميذ لتعلم الف باء الزراعة التي تصبح معرفة مفيدة لإدامة الحديقة المنزلية في الاقل.